**استمارة المشاركة:**


**1. الأستاذ:**

**الإسم واللقب : ملاح عدة.**

**المؤسسة: المركز الجامعي لولاية غليزان**

**الوظيفة: أستاذ متعاقد.**

**الدرجة العلمية: السنة الثانية دكتوراه علوم – المدرسة الدكتورالية-**

**التخصص: علوم إقتصادية – إقتصاد دولي-**

**الدولة: الجزائر**

**الهاتف: 07.81.72.03.44**

**الفاكس: /**

**البريد الإلكتروني: adda55@windowslive.com**

**2. والأستاذ:**

**الإسم واللقب: بلقربوز مصطفى.**

**المؤسسة: المركز الجامعي بولاية غليزان.**

**الوظيفة: أستاذ متعاقد.**

**الدرجة العلمية: السنة الثالثة دكتوراه علوم –المدرسة الدكتورالية-**

**التخصص: علوم إقتصادية –إقتصاد دولي-**

**الدولة: الجزائر.**

**الهاتف: 06.75.94.96.86**


**عنوان المداخلة: المقاولاتية والإبتكار: الآثار الإقليمية للمبادرات المقاولاتية في مجال العمل وخلق القيمة والحوكمة الإقليمية.**

**محور المداخلة: المحور الثالث: المقاولاتية (مشاريع الأعمال) المبتكرة والإبداع في الحوكمة.**


**ملخص:** نهدف من خلال معالجتنا لهذا البحث التطرق لمدى مساهمة الأفكار الإبداعية للأشخاص –سواءًا كانت هذه الأفكار لمتعلمين أو لغير متعلمين- في خلق مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة في مجالات عدة، فنجد على سبيل المثال لا الحصر في جزائرنا عديد الإبتكارات التي من شأنها أن تثمّن من قبل هيئات مختصة على غرار وكالات تشجيع الإستثمار. على نحو ما سنحاول تناول في هذه الدراسة الجانب النظري لفكرة المقاولاتية المصاحبة للإبتكار اللّتان تشكّلان دفعة قوية للمؤسسات المنشأة في ظل الإبداعات الجديدة لأجل ترجمتها على شكل مشروع مقاولاتي قابل للتنفيذ على أرض الواقع، وأمّا الشق الآخر من الدراسة فهو الجانب التطبيقي فسنحاول ذكر بعض الإبتكارات في دولة الجزائر مع إمكانية تنفيذها في ظل وجود المساعدة، التمويل والمتابعة من قبل الهيئات الموجودة (وكالة تشغيل الشباب ANSEG، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM) مع التطرق لمساهمة المقاولاتية والإبتكارات في خلق مناصب العمل زائد دورها في خلق القيمة المضافة المتمثلة في المداخيل إضافة لمساهمتها في الحوكمة الإقليمية. إلى جانب التفصيل في دراسة مقارنة بين الجزائر وسنغافورة في مجال الإبتكار من خلال عدة مؤشرات.

Resumé :

Nous allons essayer dans cet article pour aborder la théorie du côté du sujet sous l'esprit d'entreprise de l'étude associée à l'innovation de l'idée et qui constituent une forte impulsion pour les entreprises innovantes avec la possibilité de la mise en œuvre de ces idées créatives sur le terrain et le côté pratique, nous essayons de mentionner quelques innovations en Algérie avec la possibilité de sa mise en œuvre à la lumière de l'aide, le financement et le suivi par les agences promotion des investissements, par exemple :ANSEG, CNAC, ANGEM et autres administrations. Avec le rôle déclaré de l'entrepreneuriat et l'innovation dans la création d'emplois et de la valeur et le rôle dans la gouvernance régionale.

**الكلمات المفتاحية:** المقاولاتية، الإبداع، العمل، خلق القيمة المضافة، الحوكمة الإقليمية، المرافقة والمتابعة الميدانية.

**تمهيد:**

يعتبر معظم الإقتصاديين أنّ المقاولاتية والإبتكار الموضوعين الأكثر حديثا والأقل وضوحا في ثلاث مجالات هم ممارسة الأعمال التجارية، البحوث الأكاديمية والسياسة العامة بالرغم من أنّه لا يوجد أي سبب لذلك. وهذه المداخلة نحاول من خلالها فهم العلاقة بين المقاولاتية والإبتكار وكشف الستار على المشاكل التي تصيب مجال سياسة الإبتكار على المستوى الوطني في العديد من البلدان بما في ذلك الجزائر إضافة لنقص الخبرة والتكوين في مجال المقاولاتية ذلك كلّه لأجل المساهمة في القدرة على ريادة المشاريع والإبتكارات المختلفة ومنه خلق قيمة إقتصادية مضافة على أساس أنّ الإقتصادات الحالية تقوم على المعرفة والإبتكار في المعلوماتية. لأجل فهم تلك العلاقة وكذا مساهمة المقاولاتية والإبتكار في خلق القيمة ودفع المؤسسات والمنظمات لرفع تنافسيتها في الأسواق المحلية في البداية ثم على المستوى الإقليمي والدولي من ناحية أخرى، نطرح السؤال التالي: **كيف نستطيع تفعيل روح الإبتكار على مستوى المنظمات وعلى المستوى الوطني؟ وهل هناك مساهمة للإبتكار والمقاولاتية في العمل وفي الإقتصاد الوطني الجزائري والحوكمة الإقليمية؟**

حيث يتفرع من ذلك السؤال عدة أسئلة فرعية تتمثل في: - ما علاقة المقاولاتية بالإبتكار؟ وكيف ينمي المقاول روح الإبتكار في منظمته؟ - إلى أيّ مدى كانت مساهمة الإبتكار والمقاولاتية في الإقتصادات المتطورة؟ وكيف نستفيد من تلك التجارب المتقدمة؟

**1- أدبيات حول المقاولاتية:**

ترى العديد من الأدبيات وجود تضاربات حول مفهوم وكذا دور المقاول (entrepreneur) فظهرت العديد من التعاريف حول المقاولاتية فأصبح من إهتمامات الكتّاب من خلال مؤلفاتهم حيث تم نشر وظائف وخصائص المقاول في تلك الكتب، ويعتبر أول من أشار إلى المعنى الإقتصادي لكلمة: "المقاول" هو المصرفي الإيرلندي Richard Cantillon (1680 - 1734) من خلال مؤلفه :" Essai sur la Nature du Commerce en général"، حيث يرى هذا المصرفي المقاول ذلك الشخص " أكثر مغامرة في المعاملات التجارية بمخاطر أقل " وأن هناك فرق من الناحية النظرية بين المقاولين الذين يخاطرون بأموالهم للحصول على أرباح غيرة مؤكدة وآخرين يعملون من أجل دخول ثابتة، كالفلاحين، الحرفيين المستقلين، التجار، الصناعيين. فحسب مفهوم Richard المقاولين يشترون مواد بأثمان محددة في الوقت الحاضر ثم يبيعونها فيما بعد بأسعار غير أكيدة، وحسب Richard فإن المقاول إذا فشل سوف يعيش في فقر أو في حالة إفلاس في المقابل المقاول الذي يحسن التنبؤ ويستجيب للطلب المحتمل سوف يحصل على فائدة وأرباح.[1] وعرّف الإقتصادي الفرنسي Jean-Baptiste Say المقاول ذلك الشخص الذي له دور محوري في شركته الخاصة، وهو القائد والمدير هذا المفهوم نشره أول مرة سنة 1803 في كتابه "Traité d 'Economie Politique" وفي سنة 1880 أعطى Say مفهوما آخر: "المقاول الذي له القدرة على تحويل الموارد الإقتصادية من منطقة أقل إنتاجية وأقل مردودية إلى منطقة أكثر إنتاجية وأكثر مردودية ". فقد عرّف Flores Romero المقاول ببساطة على أنّه ذلك الشخص الذي يملك ويسيّر الشركة إضافة إلى تميّزه بعدة خصائص منها على سبيل المثال القدرة على الإبتكار والتحكم في إدارة الأخطار هذا ما جاء في أحد مقالاته في 2004،[2] هنا نجد من خلاله تعريفه أن هناك علاقة بين المقاولاتية والإبتكار.

**1-1- مفهوم المقاولاتية:**

يعرّف Marcel Mauss (1924) المقاولاتية على أنها تمثل ذلك الفعل الذي يقوم به المقاول والذي يتم تنفيذه في سياقات مختلفة، وتمثل أيضا عملية إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني أو تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. ويتزعم توجهات التعريف بالمقاولاتية Gartner حيث يعتبرها عملية إنشاء منظمات جديدة أو مجموعة النشاطات التي تسمح للأفراد بإنشاء مؤسسة جديدة. وتم إستخدام مصطلح المقاولاتية بداية من التسعينات في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أشار Howard Stevenson من جامعة هارفارد أن المقاولاتية هي مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها.

**1-2- المقصود بالإبتكار:**

**1-2-1- تعريف OCDE للإبتكار:**

هو تطبيق إنتاج منتوج جديد (سلعة أو خدمة) أو إجراء جديد أو تم تحسين عملية بشكل ملحوظ، أو طريقة جديدة للتسويق أو طريقة التنظيم جديدة للشركة أو تم تحسينها في مكان العمل أو مجال العلاقات الخارجية، وتعتبر بعض المفاهيم الإبتكار أنه يقع في سلسلة متصلة تحتوي على الإبتكار التدريجي والإبتكار الجذري حيث سيكون هذين المفهومين متناقضين ,( Landry, Amara, 2005) (Blackman, Harbour, 2006 ), (Risker, 1998).[3]

**1-2-2- تعريف الإقتصاديين للإبتكار:**

---

[1] - Richard Cantillon, Essai sur la Nature du Commerce en General, Londres Fletcher cyles, Irlande, 1755, p 51.

[2] -Frank Boy, innovation et entrepreneurship, Université Virtuelle de Tunis, Luebeck University of Applied Sciences, Germany, 2006, p 06.

[3] -Norrin Halilem, Etienne St-Jean. L'innovation au sein des PME : Proposition d'un cadre conceptuel, Université Laval, Département de management Faculté des sciences de l'administration Pavillon Palasis-Prince, 5e congres international de l'académie et de l'entreprenariat, Québec. Canada. p 03.

قد حاولنا جمع مجموعة من التعاريف المتعلقة بالإبتكار مع محاولة ترتيبها حسب تسلسلها التاريخي وسأقترح في النهاية التعريف المشترك بينهم. في البداية، من خلال كتاب **آدم سميث** "ثروة الأمم" في 1776 تطرق لمعنى الإبتكار حيث قال أنّه يشمل جميع التحسينات في الآلات المخترعة في ظل الثورة الصناعية، وأن الإختراعات كانت من أولئك الذين لديهم الفرصة لإستخدام الآلات، وذكر أنّ تقسيم العمل ساعد على تشجيع الإختراعات المتخصّصة. وحسب كارل ماركس (1858) فإن الإختراع أصبح فرع من الأنشطة وتطبيقه في الواقع لأجل الإنتاج الفوري مع تحديد الإختراعات الملموسة في نفس الوقت. ويعرّف Kanter (1983) الإبتكار على أنّه يشمل إستخدام الإبداع إضافة للإختراع الأصلي. حسب Porter (1990) الإبتكار يقصد به الإختراع وريادة الأعمال التي تعتبر ميزة وطنية. وقد قاما كل من Boltona وThompson (2000) بتسليط الضوء على الإبداع في عملية الإختراع والإبتكار، وحسب Mellor (2005) فإن الإبتكار يقصد به الإختراع زائد التطبيق. وأشار Burns (2007) إلى أن الإختراع هو أصعب أشكال الإبتكار ثم قال أنّه يمكن إستغلال الإختراع بنجاح في بيئة الأعمال الحرة (Brychan Thomas, 2011).[4]

وكملخص لما مضى وهذا ما جاء في عدة مراجع إليكم هذه المعادلة: **الإبتكار= الإختراع + التنفيذ.**

**2- تطور فكرة المقاولاتية حسب النظريات المختلفة:** حسب **النظرية الكلاسيكية:**

التي تقول بأن ظهور المؤسسات العملاقة المهيمنة يدفع تدريجيا إلى إختفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا المفهوم الذي ساد لفترات إلى غاية الثمانينات زمن ظهور الأزمة الإقتصادية فعصفت بأجنحتها ودقت أبواب البطالة حيث تم تسريح أعداد كبيرة من العمال وهذا راجع إلى نقص مرونة هذه الشركات العملاقة وعدم إستجابتها للتطورات التكنولوجية المتسارعة هنا كان المنعرج حيث بدأ التفكير والإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقدمت **النظرية الكلاسيكية لإقتصاديات السلم** تفسيرا واحدا هو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها أن تنشط في المجالات التي تتحقق فيها إقتصاديات السلم وفق أحجام صغيرة. وتضاربت الآراء حول إمكانية قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيام بالإستثمار في نفس المجال الذي تستثمر فيه المؤسسات الكبيرة فطائفة عارضت الفكرة من أساسها وأقرت بعدم قدرة تلك المؤسسات في حين أقرّت دراسات أخرى بإمكانية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نفس المجال مع المؤسسات الكبيرة وأرجعوا ذلك لسرعة إنتقال التكنولوجيا بين دول العالم وتوفر التجهيزات المتطورة التي من شأنها السماح للمؤسسات الصغيرة بالإنتاج، نقص التكاليف لدى المؤسسات الصغيرة بإعتبار أن اليد العاملة غير محمية من النقابات وإكتفاء المقاول بأرباح متواضعة.

ننتقل مباشرة لتحليل H. Mintzberg لفكرة المقاول فحسبه مرونة المؤسسة ترتكز على الحجم والهيكل الصغير والبسيط للمؤسسة حيث يعتبر المقاول هو المسؤول عن عملية التنظيم وإتخاذ القرارات. فالمقاول يستطيع التحكم والتنسيق بين مختلف الوظائف على عكس المؤسسات الكبيرة المعقدة في التسيير. ويعود الفضل أولا لكل من R. Cantillon وJ.B.Say في إعطاء تصور واضح لوظيفة المقاول فحسبهما يعتبر المقاول ذلك الشخص المخاطر الذي يقوم بتوظيف أمواله الخاصة وتميزه بميزة عدم اليقين، ولا يشترطان أن يكون المقاول شخص ثري. ومن أعمال مارشال حيث تزامنت أعماله مع ظهور المؤسسات الكبيرة حيث تحول الإقتصاد من الإعتماد على الحرف الصغيرة التي يسيرها العمال بأنفسهم إلى المؤسسات الكبيرة التي تسير من طرف مقاولين رأسماليين ذوو طاقات كبيرة ولم يفرق مارشال بين المقاول والمسيّر. فبالرغم من هذه الدراسات إلا أنّها لم تعطي للمقاول تلك الأهمية بحكم الدور الذي يلعبه حتى جاء J.A. Shumpeter سنة 1935 فأشار إلى وظيفة المقاول في التغيير والتصرف بما يوافقه وإستغلاله كأنّه فرصة، وحسبه فالمقاول ذلك المبدع يستخدم الموارد المتاحة بطريقة مختلفة. وأمّا **نظرية الفرص الضائعة** القائمة على أن التغيرات الدائمة لمحيط المؤسسة كزيادة عدد السكان، التغير في أذواق المستهلكين، التطور التكنولوجي وغيرها من العوامل من شأنها المساهمة في إتساع الأسواق وعلى نمو نشاطها ويمكن أن يؤدي أي متغير من هذه المتغيرات إلى إختلال التوازن بين

[4] - Brychan Thomas, Invention, Innovation and small business, 1st edition, Deloitte. 2011. P 18.

العرض والطلب وهذا ما يسمح بتوفر فرص للمقاولين والمؤسسات بإمكانهم إستغلالها. وفي الواقع هذه الفرص متوفرة أكثر للمؤسسات الكبيرة إلا أنها غير مستغلة من طرفها أو لم تلقي لها بالا بالأساس أو يرجع ذلك إلى طبيعة هيكلها الغير مرن وغير مؤهل لإستغلال الفرص.

فهذه النظريات ساهمت في توضيح خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث سمحت لها بالبقاء والنشاط إلى جانب المؤسسات الكبيرة. ودفع بهذه الأخيرة ببسيط هيكلها والحد من تنوع منتجاتها مما أعطى فرصا جيدة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**3- تفعيل دور المقاولاتية والإبتكار لخلق القيمة الإقتصادية المضافة وخلق مناصب العمل –دراسة حالة الجزائر-:**

في ظل الدراسات المتتالية حول المؤسسات ودورها في النمو والتنمية الإقتصادية تم التوصل لضرورة تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عكس الفكر الكلاسيكي الذي أفرد مساهمة المؤسسات الكبيرة في النمو دون غيرها، إلا أن تلك الفكرة لم تعمّر طويلا حتى عادت الإهتمامات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك للدور الكبير الذي تلعبه في خلق القيمة وتوفير مناصب شغل فقامت الدول المتقدمة على رأسها ألمانيا بتطوير ودعم هذا القطاع، دون أن ننسى نموذج النمو الذي تبنته الصين حيث إنطلقت من فكرة المشاريع الصغيرة مما جعلها تصل لما هي عليه الآن من تحقيق لمعدلات نمو كبيرة والسيطرة على معظم الأسواق العالمية. إنطلاقا مما مضى تبنت الجزائر سياسات مماثلة لإنشاء مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة ذلك بتوفير الدعم المالي وعملت على ترسيخ الفكر المقاولاتي وتشجيع الإبتكار على طريقتها إلاّ أنّها لم تصل للهدف المنشود ذلك لعدم مراعاتها لبعض الظروف سنذكرها لاحقاً.

**3-1- آليات دعم المقاولاتية-إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- في الجزائر ومدى نجاحها:**

خصصت الجزائر أموالا طائلة في إطار دعم الشباب العاطل من خلال الهيئات الوطنية لدعم إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة نذكر من تلك الهيئات: ANDI, ANSEJ, ANGEM, CNAC, ANDPME وأيضا أنشأت الحكومة حاضنات الأعمال حيث تشمل هذه الأخيرة المحضنة، مراكز التسهيل، مع تخفيض معدلات الفائدة فقد كان 5,5 %حتى وصل مؤخرا إلى 0% ويستفيد صاحب المشروع المصغر من إعفاءات ضريبية لمدة ثلاث سنوات الأولى من إنطلاق المشروع وقامت الحكومة بموجب قوانين المالية منح الأولوية لأصحاب مشاريع في إطار ANSEJ, CNAC, ANGEM وغيرها من الوكالات في الصفقات العمومية لأجل تشجيع تلك المؤسسات على تحصيل المداخيل وكذا إكتساب الخبرة في مجال عملها فهذه العوامل تعتبر نقطة قوة وعامل إيجابي لنجاح تلك المؤسسات، فعلى سبيل المثال يقوم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بتمويل المشاريع التي لا تتجاوز قيمتها 10 ملايين دينار بمساهمة تتراوح بين 28 إلى 29 % ومساهمة البنك 70% والمساهمة الشخصية 1%.[5] حيث تساهم الوكالات الأخرى كأونساج بنسبة أكثر وتقدم القروض بدون فائدة للمشاريع لأكثر من مليون دينار. إلا أنّ النسبة نجاح تلك المشاريع تراوحت بين 35% و40% وأشار الخبير الإقتصادي فارس مسدور أنّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعرضت لمشكل النمطية في دراسة الجدوى (الدراسة التي تحتوي على أهداف المشروع وجميع جوانبه المالية، الإقتصادية، البيئية والإجتماعية ) (فارس مسدور، 2015)،[6] هذا ما أدى لعدم القدرة على إسترداد القروض (بنسبة تتراوح ما بين 60 إلى 65% ) هذا ما ساهم في خسائر مالية كبيرة إضافة إلى عدم المساهمة في خلق فرص العمل وهذا يرجع لعدة أسباب وإنتقادات نذكر منها عدم وجود مرافقة ميدانية وعدم توفر المناخ الإستثماري الملائم (أحمد خليفة، 2015)،[7] وهناك سبب رئيسي وإنتقاد تم توجيهه لسياسة الدعم تمثل في عدم التوافق بين المخصصات المالية الكبيرة الممنوحة مع طبيعة المشاريع والمؤسسات المنشأة في إطار الوكالة من حيث إقتصار نشاطاتها على مجال الخدمات (النقل،

---

[5]- www.cnac.dz.

[6] - فارس مسدور، أغلب المؤسسات واهية أو مفلسة أو متعثرة، جريدة الخبر، الجزائر، مقال نشر بتاريخ: 28 ديسمبر 2015.

[7] - أحمد خليفة، عضو لجنة المالية بالمجلس الشعبي الوطني، تسييس صيغ الدعم أجهض المشاريع، مقال نشر بجريدة الخبر، 28 ديسمبر 2015.

الإطعام، ...) (محمد قوجيل، يوسف قريشي، 2015).[8] فهذه القطاعات لا توفر سوى منصب شغل واحد على الأكثر أو منصبين مع عدم قدرته على إنتاج مواد وسلع لتلبية الطلب المحلي من جهة وتخفيض فاتورة الإستيراد من جهة أخرى. ضف لذلك إهمال السلطات الجزائرية لعامل التكوين والتعليم ووسائل الإعلام لنشر وتوعية المتخرجين من قطاعي التعليم العالي والتكوين المهني بضرورة إنشاء مؤسسات صغيرة والتخلي عن الإعتماد على الوظائف الحكومية غير المنتجة. إلى جانب نقص الإهتمام بالجوانب الإقتصادية كفتح الأسواق للمؤسسات الصغيرة بالإستثمار في المجالات التي تتميز بالإحتكار من قبل مؤسسات الدولة أو مؤسسات خاصة، وأثّر التوجه الحكومي نحو الإستيراد لكل السلع والخدمات من الصين خصوصا على المنتجات المحلية وعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية،[9] مما يستوجب على الدولة توفير الحماية للمؤسسات الصغيرة الوطنية لأجل رفع قدرتها التنافسية تجاه السلع الأجنبية ورسم خطة وطنية لتطوير المنتجات المحلية ورفع قدرتها التنافسية وتسهيل نقل التكنولوجيا مع العمل أكثر على تطوير منظومة الإبتكار في مؤسسات البحث والتطوير لاسيما الجامعة والمعاهد المتخصصة (محمد قوجيل، يوسف قريشي، 2015).[10]

**3-2- تنشيط المقاولاتية في مجالات إقتصادية منتجة:**

**3-2-1- تفعيل إنشاء المؤسسات الصغيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (TIC):**

نجد ضعف التمويل من قبل الوكالات المذكورة سابقا لمشاريع تكنولوجيات المعلومات والإتصالات هذا ما يضعف من توليد المعرفة في هذا المجال ويساهم بشكل كبير لهجرة الأدمغة المتخصصة في المعلوماتية للخارج ويزيد من الإعتماد على المؤسسات والأدمغة الأجنبية. لذا على الدولة العمل أكثر لتوفير البنية التحتية لهذه التكنولوجيات لسد الفجوة التكنولوجية، كرفع من مستوى التدفق وتوفيرها في القطاعات ذات العلاقة بالبحث وفتح بوابات إلكترونية لإكتساب، نقل تكنولوجيا المعلومات. وتوصيل خدمة المعلومات والإتصالات للمناطق الفقيرة لتأهيل قاطنيها ودعم البحوث والتطوير لخلق إبتكارات ومشاريع جديدة في هذا القطاع، وهناك عدة إبتكارات في هذا المجال تحتاج لرعاية، دعم ومتابعته لأجل ترجمتها في أرض الواقع إبتداءا بإنشاء مؤسسة (صغيرة أو متوسطة) للمساهمة في خلق مناصب شغل وخلق قيمة إقتصادية (إيرادات جبائية وإيرادات ناتجة عن التصدير). حيث سنقوم بذكر إبتكار جزائري في مجال TIC دون أن ننسى أنّ هناك عدة مبادرات لا يسع المقام لذكرها حيث سنكتفي بواحد من تلك الإختراعات.

1. **مشروع "خوذة السائق الذكية":** قام بإختراعها الجزائري عبد الرحيم بورويس –إطار في إتصالات الجزائر- يسمح بالوقاية من حوادث المرور ويعد هذا النظام نظام إنذار في الوقت المناسب حيث يتكون من عصابة ذكية تكشف عن النوم عند السياقة ويسمح هذا النظام بتلقي إنذار صوتي وتخفيض سرعة السيارة، فحسب المؤسسة الوطنية الأمريكية لحوادث النوم فإن حوالي 600000 حادث مرور في الدول المتطورة بسبب النوم مما يعني أنّ هذا الإبتكار يساهم بنسبة كبيرة في التقليل من حوادث المرور ومنه يعتبر فرصة كبيرة للجزائر بإطلاق المشروع بتوفير الإمكانيات اللازمة، حيث سيوفر مبدئيا فرص عمل مباشرة (50 إلى 100 عامل) وخلق قيمة إقتصادية كبيرة. وله إلى جانب هذا الإختراع إختراعات أخرى تتمثل في مشروع " Ctrlf " وهو تطبيق يسمح بمعالجة الصورة لتحويل الكتابة بخط البراي إلى الخط اللاتيني ويسمح للأشخاص غير المبصرين بالقيام بأبحاث بواسطة دراسات مكتوبة بخط البراي.[11]

فهذا على سبيل المثال إلاّ أنّ هناك إختراعات كثيرة لم تجد من يحتضنها تبقى الأسباب واضحة وهي عدم جدية المؤسسات الراعية لهذه الإبتكارات وصعوبة الإجراءات الإدارية مع نقص خبرة صاحب الفكرة في مجال

---

[8] - محمد قوجيل، يوسف قريشي، سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07/ 2015، ص 166.

[9] - وهذا ما نراه من خلال إنتعاش التجارة الخارجية مع الصين ونظرتنا لإغراق السوق المحلية بالسلع الصينية حتى السلع بسيطة الصنع، إلى جانب إنخفاض سعرها مما يعطيها ميزة تنافسية مقارنة بالسلع الجزائرية.

[10] - محمد قوجيل، يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[11] - جريدة النهار، مشروع باحث جزائري يدرج ضمن قائمة 150 أفضل مشروع (الباحث عبد الرحيم بورويس)، مقال نشر بتاريخ: 20 أوت 2015.

الإستثمار. فحسبما جاء في تقرير مناخ الأعمال للبنك الدولي 2017 إلى تحقيق نجاحات مستمرة في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ويستغرق مدة الإنطلاق في المشروع 21 يوم في المتوسط مقارنة ب 46 يوم قبل 10 سنوات، وأشار كبير الإقتصاديين في البنك الدولي بول رومير أن القواعد البسيطة سهلة الإتّباع إلى جانب تعامل الحكومات بإحترام مع المواطنين هذا ما يؤدي إلى فوائد إقتصادية مباشرة –المزيد من ريادة الأعمال، المزيد من الفرص الإقتصادية للنساء، المزيد من الإلتزام وإحترام سيادة القانون- وأشار إلى أنّ: "الحكومة التي تفشل في معاملة مواطنيها بإحترام ستفقد قدرتها على القيادة". وأشار **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال** 2017 أنّ الإقتصادات العشر الأكثر تحسنا حسب الإصلاحات المنفذة هي:بروناي دار السلام وكازاخستان وكينيا وبيلاروس وإندونيسيا وصربيا وجورجيا وباكستان والإمارات العربية المتحدة والبحرين، فمن بين الإصلاحات نجد أن عدد مدفوعات الضرائب في طاجيكستان أصبحت 12 دفعة الآن مقارنة ب 69 دفعة منذ عشر سنوات، وفي بروناي إنخفضت مدة نقل الملكية من 104 يوم في العقد الماضي إلى 23 يوم الآن (البنك الدولي، 2017).[12]

**3-3- تحسين بيئة الأعمال في الجزائر بوابة للفرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

حسب تقرير أنشطة الأعمال 2017 إستنادا لثلاث مؤشرات دفع الضرائب، التمييز التنظيمي بين الجنسين وحماية المستثمرين الأقليات فجاءت الجزائر في المرتبة 156 مما يدل على أنها أحرزت تقدما في بيئة الأعمال وتصدرت بلدان المغرب العربي حيث قفزت الجزائر سبع مراكز ويرجع هذا التحسن إلى تطبيق أربع إصلاحات وهي إلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لبدء النشاط التجاري، تبسيط الحصول على رخصة البناء - بالنسبة لهذه النقطة منحت الدولة بداية من 2014 إمتيازات للمستثمرين بدفع مبالغ رمزية مقابل العقار الصناعي هذا ما ساهم في إنشاء عديد المؤسسات-، زيادة الشفافية في رسوم الكهرباء، وخفض معدل ضريبة الأعمال (البنك الدولي، 2017). [13] فبالرغم من ذلك التحسن إلاّ أنّ التبّعات السلبية لإنخفاض أسعار النفط بنسبة 45 % أثّرت بشكل كبير على مناخ الأعمال في الجزائر كصعوبة الحصول على الإئتمان وتعقد البيئة التنظيمية وطول الوقت الذي تستغرقه إجراءات إنشاء مؤسسة. هذا ما يجعل الحكومة الجزائرية مجبرة على تنويع النشاط الإقتصادي والتوجه لمساهمة القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الإقتصادي فقامت بفتح مركز بحثية وتدشين مشاريع كبيرة في قطاعي النقل والإسكان وأنشأت لجنة لوضع خطة عمل للمساعدة في إصلاح بيئة ممارسة أنشطة الأعمال (البنك الدولي، 2016).[14]

**4- دور المقاولاتية في خلق القيمة وفرص العمل:**

يعتبر العديد من الباحثين أن مساهمة المقاولاتية في الناتج المحلي الإجمالي بصفة مباشرة وإيجابية وإنتشار هذه المؤسسات من شأنه المساهمة بشكل كبير في تحقيق التنمية والرفاه العام من خلال إنتاج وتوزيع منتجات جديدة ومنافسة في السوق كما أن للمؤسسات القدرة على خلق مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى إنعكاسات إيجابية على الجانب الإجتماعي والإقتصادي للأفراد في المجتمع. وحسب تقرير GEM ( Global entrepreneurship monitor) لسنة 2017 فإن المقاولين لهم تأثيرات متفاوتة على مجتمعاتهم وتعتبر المقاولاتية مفتاح للتنمية الإقتصادية والنمو إضافة لمساهمتها في خلق مناصب الشغل ورفع مستوى الإبتكار. تركز العديد من الإقتصادات في إستراتيجياتها التنموية على تحقيق نمو مستدام ذلك لأجل خلق فرص عمل والحد من الفقر.

**4-1- المقاولاتية ومساهمتها في خلق فرص العمل:**

يبحث صانعو السياسات على مدى قدرة المقاولين على خلق مناصب شغل فأصحاب القرار يطلبون في بداية إنشاء أيّ مؤسسة من المقاولين كم عدد مناصب الشغل التي بمقدورهم توفيرها (فرص العمل من الأولويات

---

[12] - البنك الدولي، تقرير أنشطة الأعمال لسنة 2017، التقرير موجود على موقع البنك الدولي.
[13] - البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017: نتائج مشجعة لبلدان المغرب العربي، 26 أكتوبر 2016.
[14] - البنك الدولي، عرض عام حول الجزائر، 31 مارس 2016.

الرئيسية) مع تحديد توقعات مناصب العمل خلال خمس سنوات المقبلة والفرق بين مناصب العمل الحالية ومناصب العمل المتوقعة - المنتظرة في حالة النمو- ؛ وطبقا لدراسة قاما بها كل من Ayyagari وcoll حول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وهذه الدراسة أجريت على معطيات لمجموعة من الدول عددها 99 بلد بين الفترة 2006-2010 وتعتبر من أفضل الدراسات التي أنجزت إلى يومنا، وأخذت في عين الإعتبار القطاع الخاص غير الفلاحي في الإقتصاد الرسمي ولم تدرج هذه الدراسة المؤسسات المصغرة وقامت الدراسة بتحديد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية فتوصلوا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة كبيرة من العمالة في جميع هذه الدول بغض النظر عن مجموعة دخل الدولة وعن المنطقة وتقدر نسبة المساهمة في التشغيل حوالي 67 % وهذه البيانات لم تكن مصنفة حسب القطاعات الرئيسية، حيث سنوضح ذلك من خلال الشكل رقم (02) الذي يمثل مناصب العمال المشغولة في المؤسسات حسب حجمها وحسب المنطقة بذكر تقريبا جميع مناطق العالم (BIT, 2015).[15]

**الشكل رقم (03): متوسط حصة العمالة حسب حجم المؤسسة وحسب المنطقة (بالنسبة المئوية).**

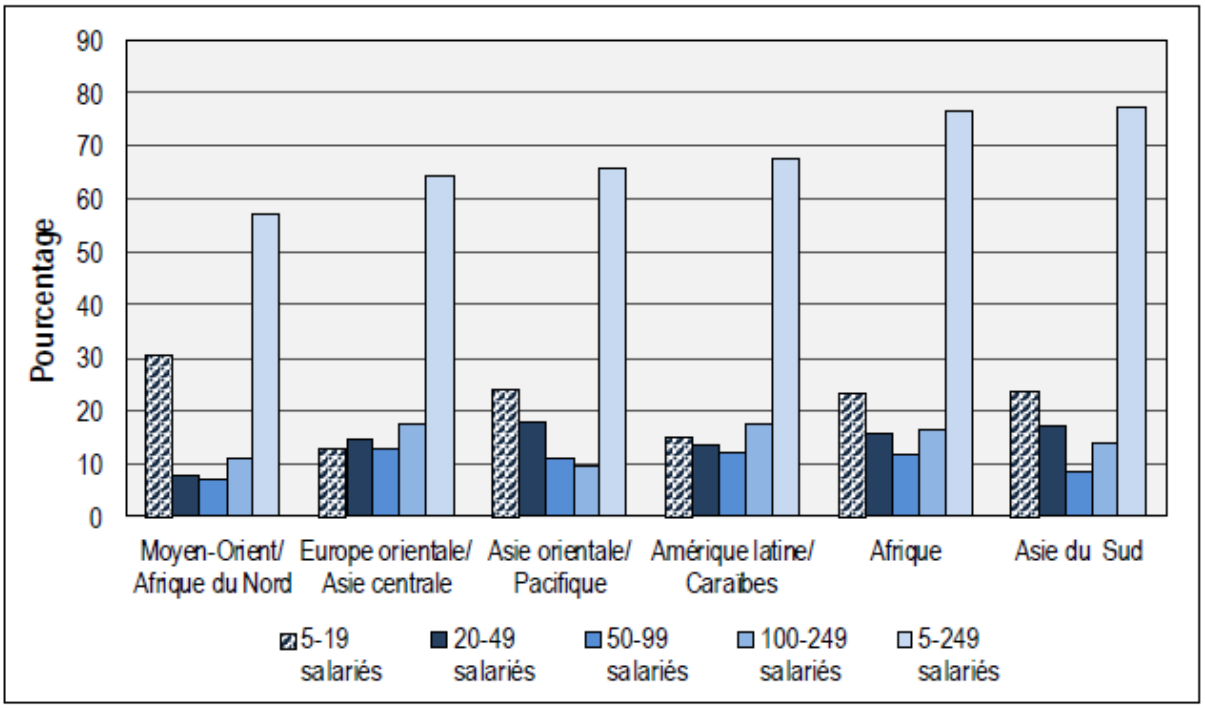


**المصدر: De Kok et coll. (2013), tiré d'Ayyagari et coll. (2011).**

وفي معظم البلدان أكثر من 50 % من صافي فرص العمل توجد في المؤسسات صغيرة الحجم حيث توظف تلك المؤسسات من 5 إلى 99 موظف، أمّا بالنسبة للمؤسسات التي توظف من 100 إلى 250 موظف لا تتوفر حولها بيانات شاملة وموضوعية. وحسب الأرقام المتعلقة بالإتحاد الأوروبي حوالي 85 % من صافي فرص العمل هي من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توظف من 1 إلى 250 موظف، والشكل رقم (03) يبين أكثر حصة صافي فرص العمل حسب حجم المؤسسة وحسب فئات الدخل القومي للدولة.[16]

[15] - Bureau international du Travail, Les petites et moyennes entreprises et la création d'emplois décents et productifs, conférence internationale du travail 104e session, 2015, Genève, p 08.
[16] - Bureau international du Travail, op.cit, p 09.

**الشكل رقم (03): صافي فرص العمل حسب حجم المؤسسة وحسب الدخل القومي للدولة.**

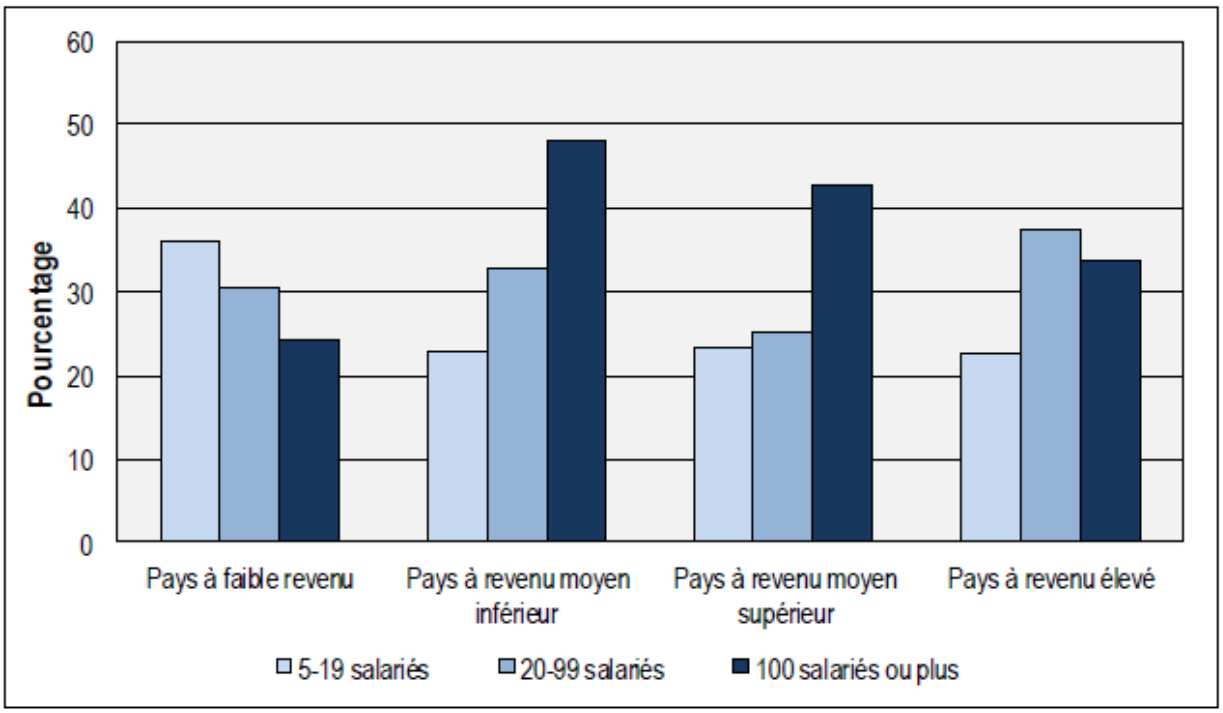


**المصدر: De Kok et coll. (2013), tiré d'Ayyagari et coll. (2013).**

وحسب إحصائيات من منظمة العمل الدولية فإن 12 % فقط من النساء يديرون أعمالهن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة ب 33 % من النساء في جميع أنحاء العالم، في حين تشير الأرقام إلى أن زيادة تعزيز ودعم روح المبادرة لدى النساء والعمل لحسابهن الخاص International labour organization, (2017)،[17] خصوصا في الجزائر مؤخرا حيث أعطيت المرأة نسبة كبيرة من الدعم المادي للقيام بإنشاء مؤسسات خاصة في إطار ANGEM بالنسبة للقروض المصغرة وهي موجهة للنساء الماكثات في البيت مما أعطى فرصة لإشراك المزيد من النساء في الإقتصاد وحصد المزيد من العائدات الإقتصادية والإجتماعية لهذه البلدان.[18] حيث أطلقت منظمة العمل الدولية مشروعا من أجل دعم وتنمية روح المبادرة لدى النساء لأجل سد فجوة العمالة، فضلا عن تضليل الفرق بين ملكية الذكور والإناث في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويوفر المشروع 40 مدربا يتواصلون مع 1500 إلى 2000 من المقاولين النساء لأجل إنشاء مؤسسات لحسابهن وهذا في غضون سنة إبتداءا من سبتمبر 2015 إلى غاية سبتمبر 2016 حيث ستكون هذه الفئة من المقاولين النساء جاهزة بشكل أفضل من حيث المفاهيم والممارسات لإنشاء والبدء في إدارة الأعمال، حيث بلغت الميزانية المخصصة لهذا المشروع 990099,00 دولار ووصل الإنفاق إلى غاية 2017 ما يقرب 750142,00 دولار حيث بقيت نسبة قليلة على إكتمال المشروع حيث ساهم هذا المشروع في خلق ما يقرب 2000 منصب عمل مباشر وحالي مع توقعات بإرتفاع عدد مناصب العمل بالإضافة إلى خلق قيمة إقتصادية تمثلت في توفير سلع وخدمات للسوق المحلي المغربي والجزائري إلى جانب الإيرادات الجبائية التي يدفعونها خلال نهاية كل سنة،

[17] - International labour organization, Supporting Women Owned Micro Enterprises for Growth in Algeria and Morocco - "WOMEN for Growth"–, 15 march 2017.

[18]- من خلال نظرتنا للإصلاحات الأخيرة، والدعم المقدم لإشراك المرأة في سوق العمل وهذا ما لاحظناه من خلال عمليات التوظيف إلى جانب القروض المقدمة لإنشاء مؤسسات مصغرة خاصة في صناعة الحلويات والخياطة.

ويبين الشكل رقم (04) الإعتمادات الميزانياتية المخصصة للمشروع مع حجم الإنفاق على مدار الفترة 2015-2016 و2017 (International labour organization, 2017).[19]

**الشكل رقم (04): الميزانية المخصصة للمشروع "النساء لأجل النمو" وحجم الإنفاق.**

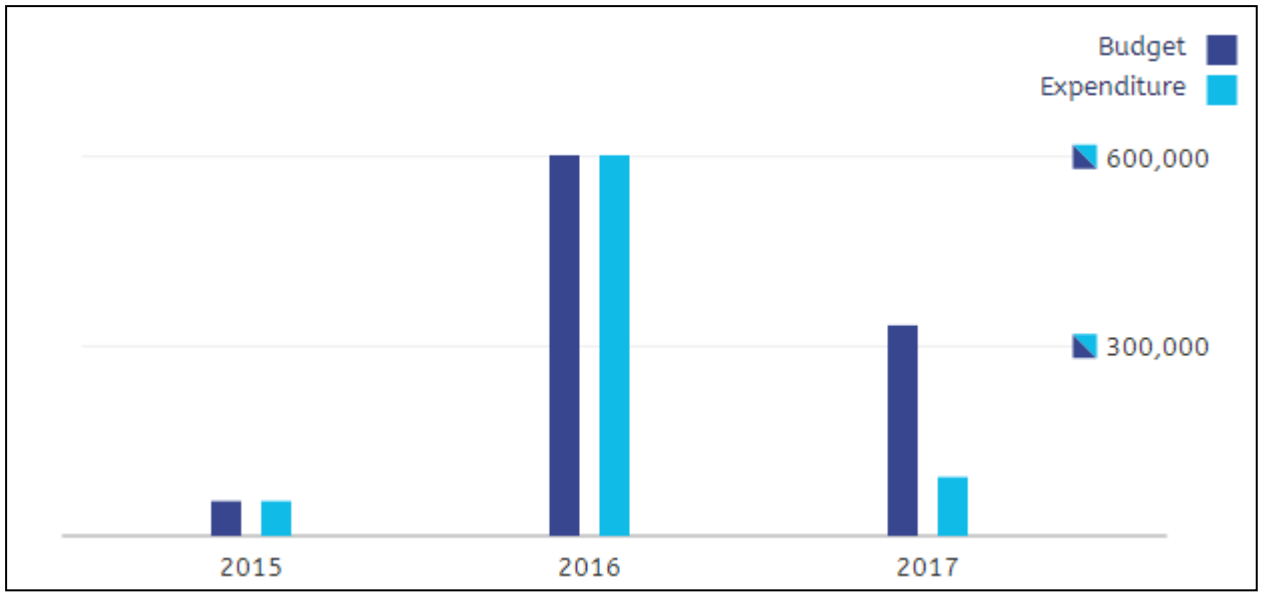


**المصدر:** International labour organization, Supporting Women Owned Micro Enterprises for Growth in Algeria and Morocco - "WOMEN for Growth"–, 15 march 2017.

**2-4- المقاولاتية وخلق القيمة الإقتصادية في ظل التنمية والنمو الإقتصادي:**

في إطار سوق الإبتكار يعمل المقاولون على إبتكار الفرص التي تسمح للآخرين بالإستفادة من إكتشفاتهم وإبتكارتهم هذه العملية الإبتكارية لها القدرة على إستدامة توليد التغيرات التكنولوجية التي تؤدي بدورها للنمو الإقتصادي، فعدد المقاولين يختلف من دولة إلى أخرى وهذا الإختلاف يفسّر الفروقات في معدلات النمو الإقتصادية. فكل المعطيات التجريبية تبين أن للمقاولاتية دور في النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، وتثبت أن الفروقات في معدلات المقاولاتية الموجودة بين مختلف الدول تتراوح بين الثلث والنصف من خلال مساهمته في معدلات النمو الإقتصادي لبعض الدول. وهناك بعض الدراسات تشير إلى أن المقاولاتية تقود إلى معدلات نمو قوية في الدول الناشئة وفي الدول ذات الدخل العالي، في حين ليس للمقاولاتية أيّ مساهمة على النمو في الدول ذات الدخل المنخفض لاسيما الدول الإفريقية. وفي الدول المتقدمة يركّز المقاولون على الإبتكار وعلى نشاطات البحث والتطوير، ويركّزون في المقام الأول على تصنيع السلع للسوق المحلية بتكاليف منخفضة وبعدها إتاحتها للسوق العالمية. بينما في إفريقيا لا زال الإبتكار لا يلعب دورا محوريا في النمو فمعدلات النمو المرتفعة هي نتيجة إصلاحات هيكلية على مستوى الإقتصاد الكلّي وليست نتيجة الإنتاجية على المستوى الجزئي، وحسب تقرير التنافسية لدول إفريقيا لسنة 2011 فانه تم تحقيق نسب عالية في مؤشر الإبتكار على مستوى أربع دول فقط هي: جنوب إفريقيا، كينيا، السنغال وتونس وهذا ما هو موضّح في الشكل رقم (05) والذي يبين الإبتكار في إفريقيا بذكر الدول الإفريقية ومستوى السلمي لمؤشر الإبتكار لديها، حيث سنجد أربع منحنيات في الشكل فالأول يبين نشاطات البحث والتطوير داخل المؤسسات الموجودة في إقتصاد كل دولة، والثاني التعاون الحكومي مع مختلف الصناعات الموجودة، والثالث يوضح مجموعة العلماء والمهندسين الذين يعملون على أرض الواقع في مراكز البحث والتطوير، والرابع يبين عدد مراكز البحث المنجزة في كل دولة

[19] - International labour organization, Supporting Women Owned Micro Enterprises for Growth in Algeria and Morocco - "WOMEN for Growth"–, 15 march 2017.

والتي لها دور في الإبتكار، والمنحنى الخامس يظهر التكنولوجيات المتقدمة التي حققتها كل دولة في مختلف القطاعات.

**الشكل رقم (05): الإبتكار في إفريقيا (السلم من 1 إلى 7).**

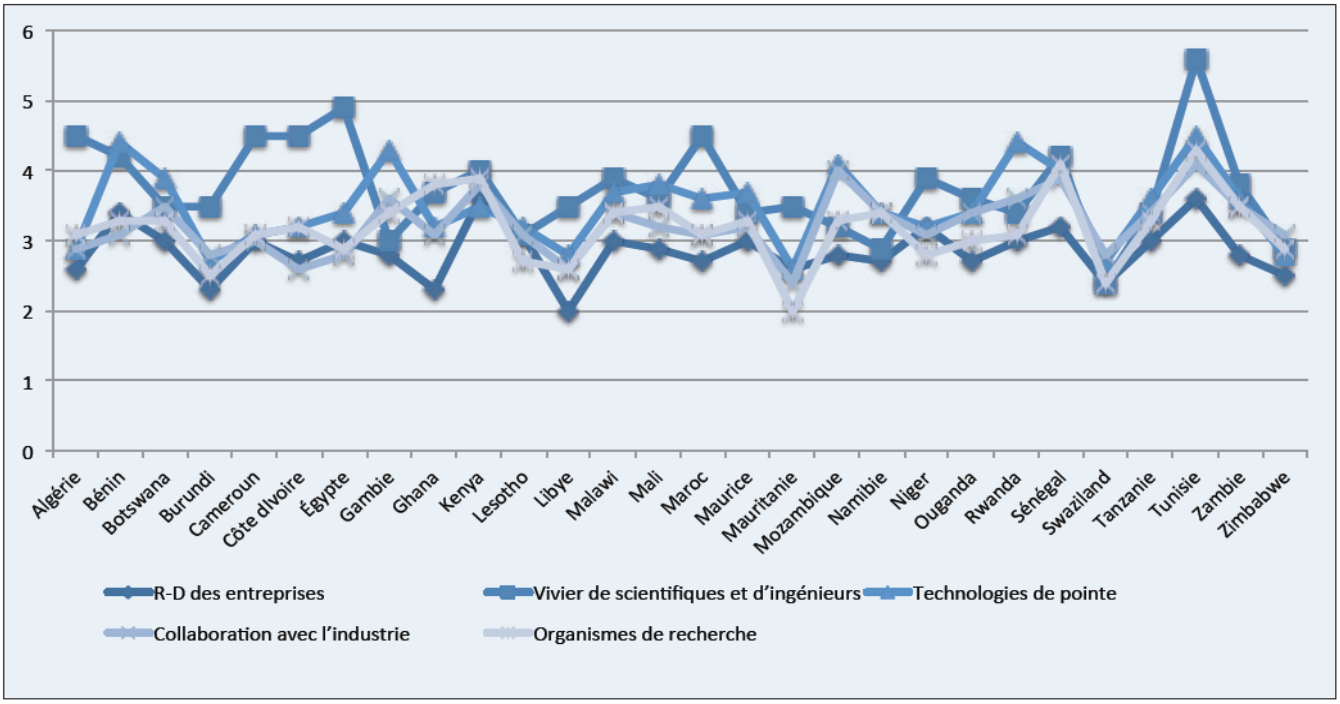


**المصدر:** المنتدى الإقتصادي العالمي لسنة 2010.

**ملاحظة:** نظرا لعدم إيجادي لمؤشر الإبتكار لدول إفريقيا لسنة 2016 فهذا تقريبا يمثل نفس ترتيب الدول الإفريقية في الإبتكار فما زالت الجزائر تحتل مراتب متأخرة وتحتل تونس، السنغال، جنوب إفريقيا، كينيا مراتب متقدمة إفريقيا، في حين نجد مثلا دولة الإمارات العربية وقطر قد أحرزا تقدما في مجال الإبتكار، وتراجع مصر، ليبيا، سوريا بسبب حالة اللإستقرار التي تعيشها في الفترة الأخيرة.

وحسب المؤشر العالمي للإبتكار لسنة 2016 فقد إحتلت الجزائر مراتب متأخرة أي في المرتبة 113 بعد تونس، المغرب، مصر وغيرها من الدول العربية والإفريقية هذا إن دل إنّما يدل على نقص الإهتمام بمجال الإبتكار، عدم فاعلية مراكز البحث والتطوير الجزائرية على رأسها الجامعات والمعاهد بالرغم من الميزانيات الضخمة المخصصة لهذا القطاع إلاّ أن تفتقد للمتابعة والمحاسبة على أساس النتائج. وكنموذج ناجح في مجال الإبتكار دولة سنغافورة حيث إحتلت المرتبة السادس مع العلم أني إطلعت على ترتيب الدول في مجال التعليم لسنة 2016 فوجدت أن سنغافورة إحتلت المرتبة الأولى تليها فنلندا حيث تأتي هذه الأخيرة في المرتبة الخامسة في مؤشر الإبتكار هذا ما جعلني أعمل مقارنة بين سنغافورة والجزائر من خلال مؤشر الإبتكار لسنة 2016 (أنظر الجدول رقم (02)).

**4-3- دور الدولة في النهوض بمجاليّ الإبتكار والمقاولاتية وترسيخ قواعد الحوكمة الإقليمية- دراسة مقارنة بين الجزائر وسنغافورة-** : قد أسلفت الذكر سبب إختياري لسنغافورة كنموذج للمقارنة لتبسيط فكرة النهوض بالإبتكار والمقاولاتية ومنه تحقيق معدلات نمو وتنمية إقتصادية مستدامة وللرّد على المشككّين في صعوبة تحقيق تلك النهضة. سأحاول من خلال هذه المقارنة التطرق لثلاث مجالات أولها التعليم لأنه رأس ومحور كل نهضة، ثم مؤشر البحث والتطوير في مختلف الهيئات والمؤسسات بدءا بالمدرسة إلى مؤسسات التعليم التابعة للتربية، الجامعة (وما تشمل من مخابر، مراكز بحث، معاهد وغيرها) وصولا إلى الشركات والمؤسسات المستثمرة. والمؤشر الآخر هو البنية التحتية وما تشمله من تكنولوجيات الإعلام والإتصال (TIC) ، الشبكة الكهربائية وغيرها.

**4-3-1- البنية التحتية كعامل محوري للإبتكار والمقاولاتية:** لا نجد أنّ هناك فرق كبير بين الدولتين في جاهزية المنشآت والبنية التحتية ككّل والضرورية لعملية الإبتكار والمقاولاتية حيث تحتل سنغافورة الثامنة عالميا في حين تحتل الجزائر المرتبة 15 ففيما يخص الشبكة الكهربائية تملك قدرات كبيرة في مجال توليد الكهرباء في مختلف المحطات المتعلقة بإنتاج الكهرباء مما أهلها أن تحتل المرتبة 16 عالميا حيث حققت 45,5 نقطة في المقابل تحتل الجزائر في مجال توليد الكهرباء مراتب متأخرة في الصف 83 بنسبة ضئيلة تقدر ب 7,8 نقطة، وإستطاعت سنغافورة تحقيق قفزة نوعية من المرتبة الأسوأ ما بين 160 دولة إلى المرتبة الخامسة في أفضل تقديم للخدمات اللوجيستية حيث قام مؤشر الأداء اللوجيستي بمقارنة الأرباح اللوجيستية للتجارة لأكثر من 160 دولة، حيث حققت في هذا المؤشر 93,9 نقطة وإحتلت المرتبة الخامسة بينما إحتلت الجزائر المرتبة 91 والتي تدل على ضعف الأداء اللوجيستي في مجال التجارة (خاصة الخدمات اللوجيستية التجارة الخارجية) - هنا أذكر تأخّر الجزائر في تطبيق المعايير الدولية في مجال الخدمات اللوجيستية كالكشف عن الواردات، صعوبة الإجراءات الإدارية مما يعني عدم تحرير التجارة إلى جانب عدم إدراج تكنولوجيات المعلومات والإتصالات في مختلف الموانئ فما زالت المواني الجزائرية تعمل بالطرق التقليدية إضافة لضعف الأسطول البحري والبنية التحتية داخل الموانئ- وحققت في هذا المؤشر 24 نقطة، وحسب مؤشر إجمالي تكوين رأس المال (يقاس هذا المؤشر بنسبة إجمالي تكوين رأس المال بالعملة المحلية الحالية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية الحالية) تحتل الجزائر المرتبة الثانية بنسبة 87,2 نقطة بينما تحتل سنغافورة المرتبة 33 بتحقيق ل: 45,3 نقطة.[20] وفي مجال تكنولوجيات المعلومات والإتصالات تصنف سنغافورة في مراتب متقدمة هناك ثلاث مؤشرات أولها مؤشر النفاذ لتكنولوجيات المعلومات والإتصالات (TIC) حيث يتركب من خمس مؤشرات (20 %) وهو مؤشر فرعي في مؤشر تنمية تكنولوجيات المعلومات والإتصالات في الإتحاد الدولي حيث تحتل سنغافورة حسب هذا المؤشر المرتبة 14. وحسب مؤشر خدمة الحكومة على الأنترنت تحتل المرتبة الثانية بمجموع 99,2 نقطة وهذا المؤشر يقيس تقديم الخدمات الإلكترونية عبر البوابة المركزية الوطنية، بوابة الخدمات الإلكترونية، بوابة المشاركة الإلكترونية، المواقع الإلكترونية لوزارات التعليم والعمل والخدمات الإجتماعية والصحة والبيئة هنا كان الفارق كبير حيث جاءت الجزائر في ذيل الترتيب في الصف 124 بمجموع نقاط 7,9. وفي إجمالي الترتيب المتعلق بالبنية التحتية جاءت سنغافورة في المرتبة الأولى بمجموع نقاط 69,1 بينما جاءت الجزائر في المرتبة 86 بمجموع نقاط 37,2.[21] والنتيجة هي أنّ: **رأس المال وحده لا يكفي لتحقيق معدلات جيدة في مؤشرات الإبتكار والمقاولاتية فلابد من إدراج تكنولوجيات المعلومات والإتصالات في كل القطاعات الحكومية إجراء إصلاحات حقيقة في هذا المجال للمضي قدما نحو مراتب مشرفة في مؤشرات الإبتكار.** فرغم توفر الدولة الجزائرية على تكوينات رأسمالية كبيرة إلاّ أنّها تحتل مراتب متأخرة فالخلل يكمن في عدم عزم وجدّية الهيئات المختصة في تطبيق إصلاح حقيقي لإدراج تكنولوجيات TIC في القطاعات المختلفة خاصة قطاعات التعليم، الصحة، المالية –تعرف الجزائر تأخر كبير جدا في إدراج هذه التكنولوجيات في قطاع المالية ككّل حسب تصريحات وزير السكن مؤخرا حول مصالح الحفظ العقاري إلى جانب مصالح الضرائب التي مازالت تعمل بالطرق التقليدية في مجال الكشف عن مختلف الرسوم والضرائب إلى غيره من مصالح المالية التي مازالت تعاني من تأخر كبير في مجال تكنولوجيات TIC- لذا يستلزم على الحكومة التدخل في إجراء إصلاحات حقيقية مع المتابعة لإدراج تلك التقنيات.[22]

**الجدول رقم (02): مؤشرات البنية التحتية لسنغافورة والجزائر لسنة 2016.**

---

[20] - من تحليل الباحث إستنادا إلى معطيات الجدول رقم (02) المدون أسفله، المأخوذ من موقع مؤشر العالمي للإبتكار لسنة 2016 في الموقع: www.globalinnovationindex.org.

[21] - من تحليل الباحث إستنادا لمعطيات الجدول رقم (02).

[22] - هذه المعطيات مأخوذة من خلال المعطيات والأرقام السابقة بالإضافة لنظرتي لمختلف قطاعات المالية خصوصا بإعتباري موظف لدى مصالح المالية.

| البنية التحتية | الجزائر | | ماليزيا | |
|---|---|---|---|---|
| | الرتبة | مجموع النقاط | الرتبة | مجموع النقاط |
| **إجمالي (مؤشرات البنية التحتية).** | **86** | **37,2** | **1** | **69,1** |
| **- تكنولوجيات المعلومات والإتصالات.** | 116 | 18,4 | 6 | 88,0 |
| - مؤشر النفاذ لتكنولوجيات المعلومات والإتصالات | 92 | 42,7 | 14 | 86,4 |
| - مؤشر إستعمال تكنولوجيات م . إ | 99 | 15,2 | 15 | 76,1 |
| - خدمة الحكومة عبر الأنترنت | 124 | 7,9 | 2 | 99,2 |
| - المشاركة الإلكترونية عبر الأنترنت | 125 | 7,8 | 10 | 90,2 |
| **- البنية التحتية الإجمالية** | 15 | 51,5 | 8 | 57,5 |
| - إنتاج الكهرباء | 83 | 7,8 | 16 | 45,5 |
| - أداء الخدمات اللوجيستية | 91 | 24,0 | 5 | 93,9 |
| - إجمالي تكوين رأس المال | 2 | 87,2 | 33 | 45,3 |

**المصدر:** www.globalinnovationindex.org/analysis-comparison، 2016.

إنطلاقا من مؤشرات الإبتكار نتوصل لفكرة أن للإبتكار له دور فعّال ومحوري في الحوكمة الإقليمية يُفسّر ذلك بإستخدام تكنولوجيات المعلومات والإتصالات في مختلف الإدارات والهيئات ومختلف القطاعات كالصحة والمالية والبيئة حيث تسمح بسهولة تبادل المعلومات وتنمية عمليات البحث والتطوير في قطاعات الإقتصادية المذكورة إلى جانب معرفة متطلبات كل قطاع إقليمي من خلال فتح البوابات الإلكترونية لفتح المجال لمساهمة الباحثين في إثراء عملية الإصلاح وسد الفجوة التكنولوجية. ثمّ التطلع على نقائص ومشاكل كل قطاع بفضل تلك البوابات وبعدها يتم جمع المعلومات والحلول للخروج من أيّ عقبة هذا من شأنه المساهمة في ترسيخ الحوكمة في مختلف القطاعات.

**4-3-2- مؤشر التعليم والبحث والتطوير (R&D) ودورهما في تفعيل المبادرة المقاولاتية والإبتكار:** يعتبر الإهتمام بالتعليم بكل مستوياته وما يشمله من بحث وتطوير إحدى الركائز الأساسية لتنمية روح المبادرة في مجال المقاولاتية ذلك بإعطاء المتعلم أو المتكون كل المؤهلات والخبرات لإنشاء وإدارة أعماله وكذا تغذيته بروح الإبتكار سواءا كان مديرا أو عاملا هذا هو منحى الدول المتقدمة في هذا المجال، فنجد أن حكومات تلك الدول تخصص ميزانيات للتعليم والبحث والتطوير في المقام الأول، فبالرغم من إحتلال الجزائر للمرتبة 79 بمجموع نقاط 28,2 إلاّ أنها خصصت إعتمادات مالية كبيرة للنهوض بقطاع التعليم حيث جاءت متقدمة على سنغافورة في كل من مؤشري الإنفاق على التعليم، الإنفاق الحكومي على كل تلميذ إبتدائي وكل ثانوي فتأتي في المراتب 60 و73 على التوالي بينما إحتلت سنغافورة حسب هذين المؤشرين المرتبتين 87 و101 على التوالي. وأحرزت سنغافورة المرتبة الثانية في مؤشر التقييم في القراءة، الرياضيات والعلوم هذا بالتزامن مع إحتلال سنغافورة للمرتبة الأولى في التعليم لسنة 2016 في حين نجد أن سنغافورة لم تحتل مرتبة متقدمة في نسبة التلاميذ والثانويين إلى المدرّسين حيث جاءت في المرتبة 63. والتقدم المحرز في مجال البحث والتطوير من قبل سنغافورة بتركيزها على تعزيز الإنفاق الحكومي على البحث ثمّ الإهتمام بالباحثين حيث حصلت على مراتب متقدمة في هذين المؤشرين 16 و6 على التوالي وجمعت نقاط قدرت ب 46,1 و80,7 في حين جاءت الجزائر في مرتبة بعيدة جدا في مؤشر البحث والتطوير برتبة 115،[23] مما يدل على ضعف الإهتمام بالباحثين وبمراكز البحث والتطوير هذا ما دفع بالباحثين والعلماء للهجرة نحو الظروف المتاحة لترجمة إبتكاراتهم وإكتشفاتهم على أرض الواقع إلى جانب – أو ما يسمى بهجرة الأدمغة-، فرغم الإعتمادات المالية الكبيرة المخصصة لهذا المجال إلاّ أنّها تفتقد للمتابعة الفوقية فلابد من تطبيق نظام الإنفاق على أساس النتائج المحققة، والفارق كان أكبر في مؤشري متوسط ترتيب الجامعات لأفضل ثلاث جامعات والثاني متوسط الإنفاق على البحث والتطوير في أكبر

[23] - من تحليل الباحث بالإعتماد على معطيات المقارنة بين الجزائر وسنغافورة المدونة ضمن الموقع www.globalinnovationindex.org/analysis-comparison.

ثلاث شركات عالمية فحسب هذين المؤشرين جاءت سنغافورة في المراتب 16 و27 على التوالي بتحقيقها لمجموع نقاط 62,7 و54,0 في حين جاءت الجزائر في المرتبة 73 و45 على التوالي بعدم تحقيقهما لأيّ نقطة. ممّا يستوجب على السلطات إعادة توجيه ذلك الإنفاق لبرامج البحث والتطوير لإعادة بعث روح الإبتكار لدى الباحثين. والجدول رقم (03) يبيّن المقارنة بين الدولتين حسب المؤشرات المتعلقة ببيئة الأعمال ومؤشر المعرفة وإنتاج التكنولوجيا حيث نحاول إظهار المؤشرات ذات الصلة بنمو وتطور دولة سنغافورة مع التركيز على بعضها فقط أولا للفارق الكبير بين الدولتين في التصنيف وكذا محموع النقاط وفي الأخير لمعرفة الخلل الموجود في نظام الإبتكار والمقاولاتية في الجزائر وللإستفادة من التجربة السنغافورية في تحقيق النمو إنطلاقا من الإبتكار والمقاولاتية رغم قلة مواردها المالية إلا أنها حققت معدلات عالية في مجال الإبتكارات وكذا إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الجدول رقم (03): تطور بيئة الأعمال ومؤشر المعرفة وإنتاج التكنولوجيا –مقارنة بين سنغافورة والجزائر-**

| **- بيئة الأعمال.**<br>**- المعرفة وإنتاج التكنولوجيا** | **الجزائر** | | **سنغافورة** | |
|---|---|---|---|---|
| | الرتبة | مجموع النقاط | الرتبة | م.النقاط |
| **- بيئة الأعمال:** | | | | |
| - إجمالي المؤشرات. | 118 | 21,2 | 1 | 62,1 |
| - المعرفة لدى العمال | 112 | 20,9 | 6 | 67,9 |
| - التوظيف في خدمات كثيرة المعرفة. | 79 | 27,3 | 2 | 85,0 |
| - الإناث المشتغلات بالدرجات المتقدمة – دبلوم عالي- | 79 | 12,9 | 14 | 67,1 |
| - روابط الإبتكار | 92 | 23,3 | 10 | 47,5 |
| - التعاون البحثي بين الجامعات /الصناعة. | 122 | 21,1 | 5 | 76,3 |
| - صفقات مشتركة /تحالفات إستراتيجية. | / | / | 6 | 68,2 |
| **- المعرفة وإنتاج التكنولوجيا.** | | | | |
| - إجمالي المؤشرات | 100 | 17,7 | 10 | 49,6 |
| - خلق المعرفة | 104 | 3,6 | 33 | 29,0 |
| - التكنولوجيا الفائقة ومتوسط إنتاج التكنولوجيا الفائقة التطور | 40 | 41,2 | 1 | 100,0 |
| - صادرات التكنولوجيات الفائقة التطور | 119 | 0,00 | 1 | 100,0 |

**المصدر: www.globalinnovationindex.org/analysis-comparison، 2016.**

**خاتمة:**

على الجزائر العمل أكثر لإجراء إصلاحات جدّية في التعليم أولا لأنه أساس بعث روح الإبتكار والمقاولاتية لدى خريجي الجامعات بدلا من توجيه الإعانات المالية في إطار برامج الدعم وتشغيل الشباب، فمن المفروض تقديم القروض لأصحاب الكفاءات والمتخرجين من المعاهد والجامعات ومراكز التكوين لكن بعد التأكد من جاهزيتهم لإنشاء مشروع ما مع متابعتهم خطوة بخطوة ورعاية تلك المشاريع في إطار الحاضنات، مع إعادة توجيه النفقات الكبيرة للبحث والتطوير التي تُوجّه في غير محلها مع إنشاء هيئات مراقبة مدى تحقيق المشاريع لأهدافها بالإضافة إلى إجراء شراكات وتحالفات مع مختلف المصانع خاصة الأجنبية منها في مجال التكوين من جانب الشركة والإبتكار في مراكز البحث التابعة للجامعة أو المعهد للإستفادة من إختراعات الباحثين لأجل إعطاء دفعة قوية للمبتكرين وخريجي الجامعات ومتربصي قطاع التكوين لإنشاء مؤسسات من شأنها المساهمة في خلق مناصب شغل، وخلق قيمة إقتصادية إضافية (مداخيل جبائية، تلبية الطلب المحلي وغيرها)

والمساهمة أيضا في ترسيخ أسس الحوكمة الإقليمية هذا من جهة والرفع من تنافسيتها من جهة أخرى ثمّ بعدها التوجه للتصدير.

**أ- المراجع بالعربية:**


1- فارس مسدور، أغلب المؤسسات واهية أو مفلسة أو متعثرة، جريدة الخبر، الجزائر، مقال نشر بتاريخ: 28 ديسمبر 2015.

2- أحمد خليفة، عضو لجنة المالية بالمجلس الشعبي الوطني، تسييس صيغ الدعم أجهض المشاريع، مقال نشر بجريدة الخبر، 28 ديسمبر 2015.

3- محمد قوجيل، يوسف قريشي، سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07/ 2015، ص 166.

4- البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017: نتائج مشجعة لبلدان المغرب العربي، 26 أكتوبر 2016.

5- البنك الدولي، عرض عام حول الجزائر، 31 مارس 2016.

- جريدة النهار، مشروع باحث جزائري يدرج ضمن قائمة 150 أفضل مشروع (الباحث عبد الرحيم بورويس)، مقال نشر بتاريخ: 20 أوت 2015.

6- المنتدى الإقتصادي العالمي لسنة 2010.


**ب- المراجع بالأجنبية:**


1- Richard Cantillon, Essai sur la Nature du Commerce en General, Londres Fletcher cyles, Irlande, 1755, p 51.

2- Frank Boy, innovation et entrepreneurship, Université Virtuelle de Tunis, Luebeck University of Applied Sciences, Germany, 2006, p 06.

3- Norrin Halilem, Etienne St-Jean, L'innovation au sein des PME : Proposition d'un cadre conceptuel, Université Laval, Département de management Faculté des sciences de l'administration Pavillon Palasis-Prince. 5e congres international de l'académie et de l'entreprenariat. Québec. Canada. p 03.

4 - Brychan thomas. Invention, Innovation and small business, 1st edition, Deloitte. 2011. P 18.

5- Bureau international du Travail, Les petites et moyennes entreprises et la création d'emplois décents et productifs, conférence internationale du travail 104e session, 2015, Genève, p 08.

6- International labour organization, Supporting Women Owned Micro Enterprises for Growth in Algeria and Morocco - "WOMEN for Growth"–, 15 march 2017.

7- www.globalinnovationindex.org/analysis-comparison, 2016.

8- www.cnac.dz.